الإنفاق الحكومي في العراق وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: الواقع والتحديات

Government spending in Iraq and achieving the Millennium Development Goals: reality and challenges

أ.م.د. صباح نعمة علي أ.م.د. أسماء جاسم محمد

dr.asmma.j@gmail.com

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد

تاريخ استلام البحث 18 / 12 /2018 تاريخ قبول النشر 19/ 2/ 2019 تاريخ النشر 25/ 12/2019

المستخلص :

تعكس سياسة الإنفاق للدولة بشكل أو بأخر الأهداف المرسومة من قبل الحكومة والتي تسعى للنهوض بالاقتصاد وتقدمه وبالتالي لدفع عجلة التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية .

هذا وان توجيه الإنفاق العام نحو قطاعات اقتصادية غير حيوية لا تساهم في دعم الموازنة الحكومية ، فأن ذلك يؤدي الى حدوث عجز في موازنة الدولة وسيترك آثارا سيئة على الاقتصاد، ومن ثم قد يتسبب في مواجهة ازمات اقتصادية متتابعة .

وعليه يهدف البحث الى بيان واقع الانفاق الحكومي في العراق والتحديات التي تحول دون تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية .

وتوصل البحث الى وجود عدد من التحديات والتي اثرت كثيرا على واقع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ، ولم تتمكن الموازنة الاتحادية العراقية من أن توازن بين إيراداتها ونفقاتها حتى تستطيع القيام بتنفيذ خططها التنموية ، فأصبح العجز صفة ملازمة للموازنات العراقية لما بعد عام 2003 ، ذلك لأن إيرادات الدولة لا تستطيع أن تلبي نفقاتها او لا تكفي حجم الانفاق المطلوب ، مما يؤكد ابتعاد الموازنة العامة للدولة عن معايير الكفاءة في الانفاق ، مما يجعلها ذات آثار مدمرة على الاقتصاد.

الكلمات المفتاحية : *الانفاق ، التنمية الاقتصادية ، العراق*

Abstract;

Spending policy reflects the state more or less set targets by the government, which seeks to promote the economy and progress and thus to pay for development and achieving the Millennium Development Goals wheel.

This and that public spending is directed toward vital economic sectors do not contribute to the support of the government budget, it leads to a deficit in the state budget and will leave bad effects on the economy, then it may cause in the face of successive economic crises.

Accordingly research aims to release the reality of government spending in Iraq and the challenges that hinder the achievement of the Millennium Development Goals.

The research found that there are a number of challenges which have affected a lot on the reality of the achievement of the Millennium Development Goals, has been unable to Iraqi federal budget that the balance between revenues and expenditures so that they can carry out the implementation of development plans, bringing to the deficit a feature of Iraqi budgets for after 2003, because state revenues can not meet the expenses or not enough

volume of required spending, confirming the departure of the state budget for the standards of efficiency in spending, making it a devastating effect on the economy.
***Key words**: spending, economic development, Iraq*

المقدمـــة :

يحتل الانفاق الحكومي اهمية كبيرة في الفكر الاقتصادي بشكل عام وفي الدراسات المالية بشكل خاص ،كونه يمثل الاداة التي تعتمد عليها الحكومة في تحقيق ما تصبوا اليه من تقدم وتطور في جميع ميادين الحياة ، لذا فأن السياسة الانفاقية للدولة تعكس بشكل أو بأخر الأهداف المرسومة من قبل الحكومة والتي تسعى للنهوض بالاقتصاد وتقدمه وبالتالي لدفع عجلة التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية .

فالإنفاق العام يعد محركا للنمو الاقتصادي ، اذ يساهم في زيادة المقدرة الإنتاجية للاقتصاد، ويدعم الاستقرار الاقتصادي ، وذلك اذا ما تم توجيهه بصورة صحيحة نحو قطاعات الاقتصاد المهمة وبخلاف ذلك ، فإن توجيه الإنفاق العام نحو قطاعات اقتصادية غير حيوية لا تساهم في دعم الموازنة الحكومية ، فأن ذلك يؤدي الى حدوث عجز في موازنة الدولة وسيترك اثارا سيئة على الاقتصاد ، ومن ثم قد يتسبب في مواجهة ازمات اقتصادية متتابعة .

مشكلة البحث، وتتمثل مشكلة البحث في ان الانفاق العام في العراق يواجه عدد من التحديات والتي اثرت كثيرا على واقع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية .

أهمية البحث، وتتبع أهمية البحث في توضيح دور الانفاق الحكومي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال بيان اوجه الانفاق في الموازنة الاتحادية العراقية واهم التحديات التي تواجهها.

هدف البحث ، ويهدف البحث الى بيان واقع الانفاق الحكومي في العراق والتحديات التي تحول دون تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية .

منهج البحث : اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والوصفي في تحليل البيانات المتعلقة بالبحث .

مصادر جمع المعلومات ، حيث تم الاستناد الى بيانات المؤسسات الحكومية وأهمها التقارير الصادرة من وزارة التخطيط ، فضلا عن الاستعانة ببعض الكتب الحديثة ، مع الاستفادة من بعض المواقع الالكترونية .

ولبيان واقع الإنفاق العام في العراق واهم التحديات التي تواجه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ، تناول المبحث الأول الإنفاق العام والأهداف الإنمائية للألفية/تأشير مفاهيمي ، والمبحث الثاني تناول الأهداف الإنمائية في العراق واهم التحديات ، بالإضافة إلى أهم الاستنتاجات والتوصيات التي وصل إليها البحث.

المبحث الأول

الإنفاق العام والأهداف الإنمائية الألفية / تأشير مفاهيمي

اولا : مفهوم الانفاق العام واهم الاثار

يمكن تعريف الانفاق الحكومي على انه مجموعة من المصروفات التي تقوم الدولة بأنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة بهدف إشباع حاجات معينة للمجتمع [1]، وتعرف النفقة العامة بأنها عبارة عن مبلغ من المال تستخدمه الدولة او احدى المؤسسات العامة التي تنشئها من اموالها بقصد اشباع حاجه عامة ، او هي مبلغ من النقود يخرج من ذمة شخص عام بهدف تحقيق منفعة عامة [2] ، مما يعني ان الانفاق العام يتميز بثلاث عناصر مهمة

تتجسد في انه يتسم بكونه مبلغا من النقود ، وانه يصدر من الدولة او احدى هيئاتها أي يقوم به شخص عام ، فضلا عن انه يقصد به تحقيق نفع عام أو إشباع حاجة عامة .

وللإنفاق العام ضوابط وقواعد معينة لا يمكن تجاوزها [3] ، منها قاعدة تحقيق أكبر منفعة ، وقاعدة الاقتصاد في الإنفاق، وقاعدة الترخيص حيث يخضع القائمين بالإنفاق إلى الالتزام بطلب السماح لهم او الاذن بصرف النفقة العامة من قبل الجهة المختصة .

وهناك ما يعرف بالإنفاق الحكومي غير المنتج[4]، والذي يتمثل بالإنفاق الحكومي على مشروع معين يتجاوز فيه الانفاق معايير الكفاءة مما يترتب عليه كلف كبيرة لا تحقق الاهداف المراد الوصول اليها ، وان وجود هذا النوع من الانفاق قد يترك آثار وأبعاد كبيرة على الاقتصاد ، اذ قد يؤدي إلى عجز الميزانية أو فرض ضرائب أكثر على القطاعات الاقتصادية ، كما قد يؤدي إلى زيادة الاقتراض الحكومي .

وتتمثل العوامل تساهم في دعم الإنفاق الحكومي غير المنتج ، في البطالة المقنعة أو استخدام أعداد إضافية من القوى العاملة ، والدراسة غير الكاملة للوسائل والطرق التي يمكن من خلالها انجاز المشروع بأقل التكاليف ، ومن العوامل ايضا الفساد المالي والإداري .

وللإنفاق العام آثار كبيرة على الاقتصاد [5]، ولعل من أهم الآثار المباشرة له تلك التي يحدثها في كل من الإنتاج والاستهلاك باعتبارهما من الانشطة الرئيسية في الاقتصاد القومي .

ففيما يتعلق بأثر الإنفاق العام على الإنتاج القومي ، فمن المعلوم أن الإنفاق العام يتمثل في إنفاق عام استثماري وإنفاق عام استهلاكي (جاري)، فالإنفاق العام الاستثماري يحدث زيادة مباشرة في الدخل القومي الجاري من خلال الأجور والمرتبات التي تدفع لعوامل الإنتاج المشاركة في العملية الانتاجية والتي اسهمت في حدوث هذا الدخل، بالإضافة إلى زيادة المقدرة الإنتاجية للدولة. كما أن الإنفاق العام الاستهلاكي يؤدي أيضا إلى زيادة المقدرة الإنتاجية للبلد، إذ يؤدي الإنفاق الاجتماعي على الخدمات التعليمية والصحية والثقافية، إلى الارتقاء بمستوى العمالة، مما ينعكس بنتائج ايجابية وبالتالي زيادة المقدرة الإنتاجية، كما تؤدي الإعانات العامة الاقتصادية التي تُعطى للمشروعات الخاصة والعامة إلى زيادة معدل أرباح تلك المشروعات، مما يؤثر على زيادة مقدرتها الإنتاجية، كما أن الإنفاق العام التقليدي على خدمات الدفاع والأمن يؤدي إلى تحقيق الاستقرار اللازم للعملية الإنتاجية وللاقتصاد بأكمله .

فضلا عن ذلك يظهر دور الانفاق العام في الاستقرار في الاقتصادد[6] ، من خلال بيان الطبيعة الخاصة للأنفاق الحكومي على صعيد الاستقرار الاقتصادي عن طريق الركون الى تحليل مكونات هذا الاخير المتمثلة بتحقيق النمو الاقتصادي والحد من تفاقم مشكلتي التضخم والبطالة.

ثانيا : الانفاق العام في العراق وعلاقته بالموازنة العامة

تعرف الموازنة العامة بأنها مجموعة من الأهداف والبرامج المعبر عنها بالأرقام والتي ترغب السلطة السياسية المتمثلة بتنفيذها بواسطة وحدات الدولة المختلفة بأقل التكاليف خلال مدة قادمة معبر عنها بحجم كلفة كل هدف أو برنامج مع بيان مصادر التمويل التي ستحصل عليها الوحدات للفترة ذاتها[7] .

وعرفت بأنها وثيقة أو صك أو قانون أو جداول أو خطة مالية تتضمن تخمين لإيرادات الدولة وتقدير النفقات واقتراح موارد الصرف للعام القادم، وتختلف آلية تخمين الإيرادات وتقدير النفقات واقتراح موارد الصرف وكيفية التعامل معها حسب نوع الموازنة المعتمدة [8]، او هي خطة تتضمن تقديرا لنفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة قادمة ، غالبا ما تكون عام واحدة ويتم هذا التقدير في ضوء الأهداف التي تسعى إليها السلطة السياسية .

وتكمن أهمية الموازنة العامة في انها تعد كأهم أداة تعكس توجهات الدولة وأهدافها سواء على الصعيد السياسي او الاقتصادي واجتماعي ، فهي تمثل ترجمة عملية لمجمل الأهداف، ومن هنا فأن هيكل النفقات العامة وهيكل الإيرادات العامة وطبيعة العجز في الموازنة العامة تعكس بشكل أو بآخر طبيعة ومضمون هذه الأهداف[9] .

فالدولة وفق مهامها الجديدة ملزمة بالقيام بالعديد من المشاريع والأنشطة لإفراد مجتمعها، وتحاول قدر الإمكان أن توازن بين إيراداتها ونفقاتها حتى تستطيع القيام بتنفيذ خططها التنموية، ولكن في بعض الأحيان لا يتحقق التوازن المطلوب بالشكل الذي تريده ، فيظهر ما يسمي بعجز الموازنة والذي يعني أن إيرادات الدولة لا تستطيع أن تلبي نفقاتها أو لا تكفي حجم الإنفاق المطلوب [10]، ومن هنا تأتي اهمية ترشيد الإنفاق وضرورة ضبط النفقات، وإحكام الرقابة عليها، وتلافي النفقات غير الضرورية، وزيادة كفاءتها الإنتاجية، ومحاولة الاستفادة القصوى من جميع الموارد الاقتصادية والبشرية المتاحة .

ثالثا : اهداف الموازنة الاتحادية للعراق

أول موازنة عامة صدرت في العراق عام 1921مع نشوء الحكومة الوطنية الاولى وتضمن الدستور في حينها على حق البرلمان في مناقشة الموازنة والمصادقة عليها، وقد أصبحت الأمور المتعلقة بالموازنة مستندة على هذا النظام عند صدور نظام السلطة في الأمور المالية رقم 715 لعام 1924، وجاء فيما بعد قانون أصول المحاسبات العامة رقم 28 لعام 1940 ، لينظم كيفية اعداد وتنفيذ وبالتالي الرقابة على الموازنة العامة للدولة، ويعد لحد الآن المرجع الوحيد للموازنة وما يتعلق به .

وجاء في قانون الإدارة المالية ذي الرقم 94 لعام 2004 بان يكون إعداد الموازنة الاتحادية في العراق وفق خطط التنمية الاقتصادية المطلوبة في الاقتصاد والسعي إلى محاولة استقرار الاقتصاد الكلي والسياسة الاقتصادية، كما ألزم القانون أن يتم التشاور مع وزير التخطيط حول الأولويات وعملية التمويل ومن ثم إجراءات إعداد خطة رأس المال [11].

وحدد قانون الإدارة المالية الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الموازنة الاتحادية [12] ، ومنها ضمان أداء الحكومة لواجباتها السيادية ، وضمان النمو المستدام والحفاظ على الموارد الطبيعية وتنميتها، مع السعي الى تنويع الاقتصاد، والاهتمام بالعدالة التوزيعية، وكذلك تمويل قطاع الخدمات العامة وقطاع الطاقة .

رابعا : مفهوم الاهداف الانمائية

الأهداف الإنمائية للألفية هي ثمانية اهداف ، حيث اتفقت الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة وعددها 192 دولة وما لا يقل عن 23 منظمة دولية على تحقيقها بحلول عام 2015، وتنطلق هذه الأهداف من إعلان الأمم المتحدة للألفية ، والذي تم توقيعه في سبتمبر من عام 2000 ، وهو يُلزم الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة بمكافحة الفقر والجوع والأمراض والأمية والتمييز ضد المرأة ، ولم يتوقف الامر عند هذا الحد ، اذ ان هذه الاهداف تتضمن غايات عديدة تصب في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتحسين رفاهية الإفراد، وان هذه الاهداف وغاياتها مترابطة وينظر اليها ككل لا يتجزأ وتمثل الشراكة بين البلدان المتقدمة والنامية كما جاء في الإعلان للعمل على تهيئة بيئة مناسبة للتنمية على الصعيدين الوطني والعالمي ، وتتمثل الاهداف في القضاء على الفقر المدقع والجوع ، وتحقيق شمولية التعليم الأساسي ، مع تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ، وتخفيض معدل وفيات الأطفال ، وكذلك تحسين الصحة الإنجابية ، فضلا عن مكافحة فيروس نقص المناعة/الايدز والملاريا والإمراض الأخرى ، وكفالة الاستدامة البيئية وضمان بيئة مستدامة ، الى جانب إقامة وتطوير شراكة عالمية من أجل التنمية كهدف ثامن لابد منه .

المبحث الثاني

الأهداف الإنمائية في العراق واهم التحديات

وانطلاقاً من التزام العراق بإعلان الالفية الذي اعتمدته جميع الدول الأعضاء في سبتمبر / أيلول 2000 ، تم وضع بعض التقارير اللازمة لذلك ليوضح بإيجاز الإجراءات التي قام بها العراق في سبيل تحقيق تلك الاهداف والانجازات التي تم تحقيقها في مختلف المجالات ، وتعكس التقارير الصادرة من الجهاز المركزي للإحصاء بان العراق قطع شوطاً متقدماً في مجال تحقيق الاهداف الانمائية التنموية لألفية .

أولا: التحديات التي واجهتها الأهداف الإنمائية الألفية

عند ملاحظة الواقع العملي للموازنة الاتحادية العراقية ، وجدت عدد من التحديات والتي اثرت كثيرا على واقع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ، وكان من أهم تلك التحديات [13]:

1_ تكريس ريعية الاقتصاد العراقي ، اذ استمر نشاط استخراج النفط الخام يأخذ مكانه بالمقام الاول في توليد الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة (43)% عام 2011 وفي تشكيل إيرادات الموازنة الاتحادية (97)% وفي الصادرات العراقية وبنسبة (92)% مما يشوه العلاقة ما بين نمو الدخل النفطي وحركة المتغيرات الكلية في الاقتصاد ويضعف من درجة التماسك الاقتصادي طويل الاجل ومستقبل التنمية .

2_ انخفاض نسبة الأنشطة السلعية في توليد الناتج المحلي، وقد انسحب ذلك الانخفاض على معدلات الاكتفاء الذاتي لإفراد المجتمع واثر عليها سلبا .

3_ استمرار انكشاف الاقتصاد العراقي للعالم الخارجي بدلالة انخفاض نسبة مساهمة الانشطة السلعية في توليد الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط بنسبة (16.5)% وبنسبة (10.6)% للأنشطة التوزيعية وبنسبة (29.8)% للأنشطة الخدمية لتبلغ نسبة مساهمة الانشطة كافة عدا النفط (57)% ، وهذه النسبة تفسر استمرار تدني كفاءة الجهاز الانتاجي وعدم مرونته في الاستجابة للطلب المتزايد في السوق المحلية بدلالة ارتفاع الاستيراد على العرض السلعي المحلي

4_ اختلال بنية الانفاق العام لصالح النفقات التشغيلية وعلى حساب النفقات الاستثمارية، فضلا عن ذلك لا تزال تعويضات العاملين والرواتب التقاعدية تشكل (50)% من إجمالي النفقات التشغيلية والتي تشكل لعام 2012 (34.3)% من إجمالي الإنفاق العام للعام نفسها ، وهي اعلى من نسبة النفقات الاستثمارية .

5_ تعميق التمايزات الاجتماعية وزيادة في مساحة الفئات المحرومة .

6_ اتساع الامية لتصل خمس سكان العراق .

7_ اتساع الفساد المالي والإداري ، إذ تتلخص مسببات الفقر والبطالة إلى ظاهرة الفساد وما تتركه من نتائج مكلفة على مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فهي التحدي الأول أمام عملية التنمية المستدامة وتحول دون تخفيف معاناة المجتمع من الفقر والحرمان والبطالة .

فمما يؤشر على الموازنة الاتحادية في العراق الارتفاع الكبير في الإنفاق العام والذي انصب على الإنفاق التشغيلي الجاري بشكل أساس ، اذ تستحوذ النفقات التشغيلية على نسب عالية تصل إلى (80)% من إجمالي النفقات العامة في موازناتها كما هو واضح في جدول (1) وهي نسبة مرتفعة جدا، ويعد هذا الأمر مؤشرا خطيرا في دولة نامية كالعراق، اذ يحتاج إلى موارد كبيرة لمواجهة مشروع إعادة الأعمار في كافة المجالات، سواء البني التحتية بما تتضمنه من مؤسسات التعليم والصحة والإسكان والطرق والجسور، إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى كالنفط والصناعة والزراعة، فضلا عن

أهمية توفير المستوى اللائق من مستويات المعيشة لإفراد المجتمع في بلد متخم بالموارد ويمسك بميزانيات انفجارية ولكنها عاجزة عن ان تلبي الاهداف المرسومة لها .

جدول (1) يبين الموازنة العامة وحجم النفقات التشغيلية والاستثمارية والعجز لسنوات مختارة مليار دينار عراقي للمدة (2012-2016)

العام	حجم الايرادات	حجم النفقات	حجم النفقات التشغيلية	حجم النفقات الاستثمارية	اجمالي العجز المخطط
2012	102.326	117.122	79.954	37.177	14.796
2013	79.296	138.424	83.316	55.108	19.127
2015	94.048	119.432	78.248	41.214	25.414
2016	81.700	105.895	80.149	25.744	34.194

المصدر :الوقائع العراقية،قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية (2012,2013,2015,2016) .

يبدو من خلال الجدول الاختلال الواضح في بنية الانفاق العام في العراق بعد ان شكلت النفقات التشغيلية منه نسبة كبيرة في حين لم تستحوذ النفقات الاستثمارية سوى نسب متواضعة . وهو ما يشكل تحديا كبيرا ، ذلك لأن هذا النوع من النفقات هو المعول عليه في توليد فرص العمل ومواجهة تحدي البطالة الذي يعاني منه الاقتصاد، ومن خلاله يتم رصد قدرة العراق في تحقيق الهدف الاول من أهداف الإنمائية للألفية والمتمثل بمحاربة الفقر والبطالة [14].

ولقد اصبح العجز صفة ملازمة للموازنات العراقية لما بعد عام 2003 كما هو واضح في الجدول السابق، مما يؤكد ابتعادها عن معايير الكفاءة في الانفاق العام .

فمن الناحية الموضوعية فبالرغم من الظروف الاستثنائية التي يمر بها العراق والتي أدت إلى نمو النفقات العامة وعجز الموازنة بمعدلات مرتفعة ، لكن من الناحية الأخرى يجب التأكيد على امر بالغ الاهمية يكمن في ضرورة تخفيض معدلات الإنفاق التشغيلي بشكل كبير، ومن ثم رفع نسب انجاز وتنفيذ المشاريع الاستثمارية في البنى التحتية وفي القطاعات الاقتصادية الإنتاجية الزراعية والصناعية .

ووفق ذلك يمكن توضيح تلك التحديات وبيان مدى اثرها في الأهداف الإنمائية للألفية في العراق وفق المجالات التالية :

ثانيا : مجالات تأثير التحديات في الأهداف الإنمائية للألفية في العراق

1- في المجال الاقتصادي

تشير البيانات الى تراجع في بعض مؤشرات الناتج المحلي الاجمالي وارتفاع معدل الفقر وزيادة معدلات البطالة، بسبب الأزمة الأمنية التي مر بها العراق مؤخرا، نتيجة احداث الارهاب وما صاحبها من حركة نزوح واسعة لأسر المناطق المتأثرة، مما تسبب في انهيار للبنى التحتية لهذه المناطق، إضافة إلى الأزمة الاقتصادية بسبب انخفاض أسعار النفط ، لذا فإن التقدم في تحقيق الاهداف لم يكن متوازناً بسبب النقص بالموارد المالية والضعف في البنى التحتية والوضع الامني غير المستقر في بعض المناطق .

فعلى اثر النزاعات وإحداث الإرهاب التي شهدها العراق بعد عام 2014 ، فقد أدى ذلك الى اشاعة عدم الاستقرار الامني وتوقف عجلة التنمية في البلد والتراجع في مسيرة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ويظهر ذلك بشكل واضح في مؤشرات الفقر وزيادة نسب الرسوب في التعليم الابتدائي والثانوي وانتشار الأوبئة مثل الكوليرا [15].

ويلاحظ وبعد انخفاض نسبة الفقر من (23)% إلى (19)% كان من المتوقع ان تصل النسبة (15)% نتيجة التطور الاقتصادي الذي شهده البلد قبل الأزمات وإحداث 2014، لكن الإحداث الامنية بعد ذلك ادت إلى تراجع مقداره (7.5) نقطة لمستوى الفقر في العراق لتعود النسبة الى ما كانت بمقدار (22.5)% ، وهو ما بينته دراسة آثار الأزمة المزدوجة للنزوح بسبب الإحداث وانخفاض أسعار النفط على الوضع الاقتصادي والفقر في العراق لعام 2014 ، والتي أجرتها وزارة التخطيط بالتعاون مع البنك الدولي.

وقد شهدت المناطق التي تأثرت بالإحداث بنسبة اكبر من باقي المناطق حيث ارتفعت نسبة الفقر فيها إلى أكثر من (41)% تليها مناطق إقليم كردستان ارتفعت النسب ثلاث أضعاف أي بتأثير (9) درجات [16].

ويلاحظ في هذا المجال وكما هو واضح في جدول (2) وبحسب بيانات المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسرة في العراق لعام 2007 ومسح شبكة معرفة العراق لعام 2011 ، يتضح إن النسبة من الإنفاق (على أساس نسبة السكان الذين يقل إنفاقهم اليومي عن دولارين ونصف) التي تؤول إلى أفقر (20)% من السكان لم يطرأ عليها تحسن بين تلك السنين في اغلب المحافظات ، بل على العكس من ذلك تراجعت محافظتا ميسان وكربلاء في عام 2011 مقارنة عن عام 2007 ، إذ يلاحظ إن (20)% من الأفراد في محافظة ميسان كانوا يحصلون على (10.6)% فقط من إجمالي الإنفاق ثم تراجع عام 2011 إلى (7.8)% بمعنى إن الفقراء في هذه المحافظة ازدادوا فقرا[17] ، وهو ما يعني في النهاية إن هذا المؤشر يعكس عم المساواة في توزيع الإنفاق إذ إن عدالة التوزيع تقتضي إن كل نسبة من السكان تحصل على نسبة متساوية من الإنفاق العام .

جدول (2) يبين حصة أفقر خمس من الاستهلاك لبعض المحافظات للأعوام (2011,2007)

المحافظة	2007	2011	المحافظة	2007	2011
نينوى	9,5	7,4	كربلاء	10,2	7,3
كركوك	9,9	9,1	واسط	7,8	7,7
بغداد	9,6	8,3	القادسية	8,5	6,7
الانبار	8,8	8,0	ميسان	10,6	7,8
بابل	8,1	7,8			

المصدر :وزارة التخطيط ، تقرير رصد الأهداف الإنمائية للألفية على مستوى المحافظات ، آب 2012 ، ص12 .

ويلاحظ في هذا المجال وكما مبين في الجدول (3) إلى وجود اختلال كبير في هيكل الانفاق على المنافع الاجتماعية ، اذ تراجعت نسبة المنافع الاجتماعية الى اجمالي النفقات التشغيلية من (17)% عام 2007 و (10)% عام 2009 إلى (7)% عام 2012 وهذا مؤشر سلبي يؤكد تراجع الضمان الاجتماعي في سنوات الإستراتيجية وتراجع حماية الطبقات الفقيرة مما قد يزيد من نسبة السكان الذين هم دون خط الفقر.

جدول (3) يبين هيكل الإنفاق على المنافع الاجتماعية للفترة (2007_2012)/ النسبة %

النسب / العام	2007	2008	2009	2010	2011	2012
نسبة المنافع الاجتماعية إلى إجمالي النفقات التشغيلية	0.17	0.14	0.1	0.08	0.07	0.07
نسبة التبرعات والإعانات إلى إجمالي المنافع الاجتماعية	0.02	0.05	0.03	0.025	0.029	0.031
نسبة شبكة الحماية الاجتماعية الى اجمالي المنافع الاجتماعية	0.18	0.11	0.15	0.19	0.2	0.21
نسبة البطاقة التموينية الى اجمالي المنافع الاجتماعية	0.7	0.76	0.75	0.72	0.71	0.69

المصدر : عبد الحسين العنبكي ، تقييم إستراتيجية الموازنة (2010_2012) ، مكتب رئيس الوزراء،هيئة المستشارين ، المكتب الاستشاري الاقتصادي 2012.

ويظهر عند متابعة الأهداف الإنمائية، إن خطر الحرمان الغذائي ما زال يحدق بالمحافظات الجنوبية منها محافظة واسط والبصرة وذي قار، حيث شهدت هذه المحافظات انخفاضا في السعرات الحرارية المستهلكة من قبل السكان المحرومين عام 2011 مقارنة مع عام 2007 مما يجعلها بعيدة عن تحقيق هدف الحد من الفقر والجوع كما هو واضح في جدول (4) .

وفيما يتعلق بسوء تغذية الاطفال كان المستهدف بلوغ نسبة الاطفال دون الخامسة من العمر الذين يعانون من التقزم عام 2015 إلى (5.4)% إلا ان نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لعام 2012 يبين ارتفاع نسبة التقزم إلى (27.35)% وارتفاع نسبة الهزال (7.97)% [18].

جدول (4) يبين نسبة الحرمان الغذائي للسكان الكلي في بعض محافظات العراق للسنوات (2011,2007) %

المحافظة	2007	2011	المحافظة	2007	2011
نينوى	2.0	7.0	القادسية	6.0	3.0
كركوك	6.0	3.0	ذي قار	4.0	17.0
بغداد	3.0	5.0	البصرة	20.0	21.0
واسط	8.0	11.0	دهوك	1.0	5.0

المصدر : وزارة التخطيط ، تقرير رصد الأهداف الإنمائية للألفية على مستوى المحافظات ، اب 2012، ص15 .

ثانيا : المجال الاجتماعي

إذ يلاحظ نتيجة الاستقرار الاقتصادي الملموس قبل إحداث 2014 انخفاض معدلات البطالة، وهذا ما شهدنه عام 2012 حيث بلغ معدل البطالة (11.9)% بعد إن كان (15.34)% عام 2008 ، ولكن بسبب انخفاض أسعار النفط وتوقف العديد من المشاريع الحكومية والخاصة إضافة إلى ظهور الأزمات العسكرية أدى ذلك إلى خروج 800 ألف فرد من فئة العاملين إلى فئتي العاطلين وغير النشطين اقتصادياً .

وفي نفس المجال ، يلاحظ على أثر تزايد النمو السكاني في العراق انخفاض فرص العمل بين السكان وتزايد أعداد العاطلين عن العمل، بسبب عدم تنوع النشاط الاقتصادي والأحادية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي من جهة، وكذلك ضعف مساهمة القطاع الخاص من جهة اخرى، هذا وان تضخم القطاع العام وتركز فرص العمل فيه ادى الى عدم استيعابه لفرص جديدة للعمل[19].

وفيما يتعلق بالتعليم والذي يعد المطلب الأساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي مجتمع ، إذ من خلال الاهتمام بتكوين القدرات البشرية للمشاركة في العملية التنموية يستمد النمو الاقتصادي مادته ويقلل قدر المستطاع من مستويات الفقر داخل المجتمع ويزيد من إنتاجية البلد ، وهنا نجد إن إحدى الدراسات في هذا المجال تشير إلى أن التعليم، عندما يكون متغيرا مستقلا لتفسير عملية تحسين نوعية العمل، فانه يستطيع أن يفسر (3.6)% من التغير في الناتج المحلي الإجمالي في العراق وقد بينت دراسات أخرى إن إنتاجية العامل الأمي، ترتفع بنسبة (30)% بعد عام واحد من الدراسة الابتدائية ، وبحوالي (320)% %بعد دراسة أمدها ١٣ عام ، وبنسبة (600)% بعد إكمال الدراسة الجامعية ، وفي اليابان فقد أتضح أن الاستثمار في التعليم الريفي والبحوث ، قد أدى إلى زيادة في الإنتاج الزراعي ، بلغت (35) % سنويا[20]، وأظهرت بعض الدراسات إن التعليم يسهم بشكل مباشر في زيادة الدخل القومي وذلك عن طريق رفع كفاءة اليد العاملة [21] .

وبالرغم من ذلك نجد ان مؤشرات هذا القطاع في العراق تحمل دلالات غير ايجابية باتجاه تطوره وتطور مدخلاته ومخرجاته ، فاهم التحديات التي تواجهه تتعلق بالتمويل الحكومي، من حيث استمرار تدني وتذبذب التخصيصات الموجهة له خلال السنوات التي أعقبت أحداث عام 2003، الأمر الذي تؤكده مصادر عديدة منها ما جاء عن وزارة التخطيط في خطتها للتنمية الوطنية للفترة (2010_2014) إن حصة قطاع التربية من الموازنة الاستثمارية جاءت متدنية جدا ولم تتجاوز في أفضل الحالات (3)% عام 2007 وانخفضت إلى (1)% عام 2008، وبالنسبة للتعليم العالي فان أعلى نسبة كانت (2.6)% من إجمالي الموازنة الاستثمارية لعام 2007 [22] ، مما يعكس تدني الأهمية المعطاة للجوانب الاستثمارية لقطاعي التربية والتعليم العالي.

هذا وان المشكلة الاساسية لا تكمن بانخفاض حجم التمويل الحكومي التربوي ، بل يشار في هذا المجال الى افتقاد النظام التربوي الى سياسة او خطة لمواجهة التغيرات المؤثرة على موازنته العامة، سواء من حيث الاعداد اومن حيث كيفية توزيع العجز او الفائض التمويلي على المراحل الدراسية او على نوع النفقة او كليهما ، حيث لم تشهد المدة (2004_2013) أي تغير او أي نقلة نوعية في التمويل التربوي في العراق، رغم ارتفاع حجم الانفاق الحكومي التربوي من (1239832) مليون دينار عام 2004 إلى (8896962) مليون دينار عام 2013 بالأسعار الجارية، وذلك بسبب الاختلالات الهيكلية في بنية الموازنة التربوية، إلى جانب ظروف موضوعية اخرى تتمثل بطريقة او اسلوب اعداد الموازنة ، والذي يعد بطريقة التوقعات على أساس سنوات سابقة، لهذا لم تستطع الادارة التربوية عند الإنفاق تحسين البنية التربوية، بل يلاحظ العكس، اذ ارتفع الازدواج الثنائي لكافة المراحل من (3065) مدرسة في عام 2005-

2004 إلى (6286) مدرسة في عام (2013–2014) والازدواج الثلاثي من (498) مدرسة إلى (887) مدرسة للمدة ذاتها وازدادت عدد الابنية غير الصالحة من (1537) في عام 2004–2005 إلى (2187) في عام (2013_2014) وتلك مؤشرات تشير الى حالة العجز بالأبنية المدرسية وهو يمثل انعكاسا للاختلال الأول المشار إليه [23].

ويلاحظ في هذا المجال ان الأزمات التي يمر بها العراق قد أثرت ايضا على معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي وبخاصة للنازحين، اذ بلغت نسبة من هم خارج التعليم نحو (23.0)% ، أما في المرحلة المتوسطة تبين إن (41.4)% من النازحين غير ملتحقين بالتعليم وتتسع النسبة للتعليم الاعدادي اذ بلغت نحو (59.6) % حسب بيانات المسح الوطني للنازحين عام 2014 ، نستطيع التوصل الى نتيجة مفادها ان الوضع المادي للأسرة النازحة اثر بشكل ملحوظ على تراجع معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي حيث إن (45.4)% من الإفراد النازحين بعمر (12_17) عام غير ملتحقين لأسباب اقتصادية وبعضهم تقريبا غير ملتحقين لبعد المدارس عن مناطق إيوائهم [24].

وبالرغم من بعض التحسن الذي طرأ على مؤشر نسبة التحاق الاناث الى الذكور في مرحلة التعليم الثانوي كما هو واضح في جدول (5)، لكن التفاوت في نسب الالتحاق في بعض المحافظات سيؤدي بالنتيجة الى صعوبة تحقيق هدف المساواة بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم الثانوي ، فقد انخفضت نسبة التحاق الاناث الى الذكور في مرحلة التعليم الثانوي في المحافظات التي عدت فقيرة (ميسان والمثنى) .

جدول (5) يبين نسب التحاق الاناث الى الذكور في مرحلة التعليم الثانوي / النسبة %

المحافظة	2006	2011	المحافظة	2006	2011
نينوى	0.44	0.70	واسط	0.70	0.80
كركوك	0.59	0.83	النجف	0.87	0.88
ديالى	0.79	0.95	المثنى	0.72	0.64
بغداد	0.84	0.93	ميسان	0.73	0.60

المصدر: وزارة التخطيط ، تقرير رصد الأهداف الإنمائية للألفية على مستوى المحافظات ،اب 2012، ص23

ومن ناحية اخرى ، يلاحظ في مجال المساواة بين الجنسين ، ان المرأة العراقية استطاعت ان الوصول الى مراكز متقدمة بعد عام 2003 ، اذ يحتل العراق المرتبة الاولى من حيث أعلى نسبة للمقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء مقارنة مع الدول العربية ، اذ بلغت نسبة المقاعد التي يشغلها النساء في البرلمان الوطني نحو (27.0)% عام 2007 إلا إنها انخفضت إلى (25.2)% عام 2010[25].

وفيما يتعلق بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية الايدز والملاريا وغيرها من الإمراض أظهر التقرير الاحصائي السنوي لوزارة الصحة لعام 2014 أن عدد الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية الايدز(25) إصابة لكلا الجنسين من الذكور (18) إصابة ومن الإناث (7) إصابات ، وهذه الاصابات بمرض الايدز اعلى مما كانت عليه عام 2013 حيث سجل عدد الإصابات (20) إصابة من الذكور (15) ومن الإناث (5) [26] .

وفيما يتعلق بالهدف السابع كفالة الاستدامة البيئية ، يلاحظ في هذا المجال ان البنية التحتية تشكل القاعدة التي تتوفر من خلالها مقومات بناء عناصر التنمية البشرية، ولكن العراق يفقد في الوقت الحاضر تلك القاعدة بسبب ما

تعرضت له البنية التحتية من تأكل وهدم وتخريب نتيجة الحروب المتتالية والظروف الأمنية غير المستقرة، ويبدو إن نسبة القلق على البيئة مرتفع جدا في العراق.

ويذكر في هذا الجانب أن مشاريع الصرف الصحي واحدة من المشكلات البيئية التي يعاني منها العراق ، حيث تعاني هذه المشروعات من مشكلات عديدة وتواجهها تحديات كبيرة وكان للفساد دور كبير في هذا الجانب ، فرغم ضخامة المبالغ الاستثمارية التي خصصت للصرف الصحي في محافظات العراق والتي بلغت نحو (750) مليار دينار للمدة (2004ـ 2008) وبنسب صرف عالية بحدود(90)%، ولكن يلاحظ تدهور مستوى خدمات الصرف الصحي[27]، مما يؤكد حاجة هذا القطاع إلى موارد مالية ضخمة جداً لزيادة نسبة التغطية بالنسبة لسكان بغداد والمناطق الريفية وتحسين نوعية الخدمة، ومن التحديات أيضا تقادم عمر شبكات الصرف الصحي القائمة حالياً وحاجتها إلى الإدامة والتطوير ، فضلا عن نقص في المستلزمات التشغيلية من آليات تخصصية ومعدات وأنابيب وقوى عاملة مع شحه الوقود، وكل هذا ادى الى اعاقة عملية التصريف الصحيحة وترك السكان عرضة للفيضانات على نطاق واسع وهذه أدت إلى ركود المياه التي سببت انتشار الامراض المعدية .

ويظهر أيضا تفاقم حدة العجز في الوحدات السكنية بشكل لا يتناسب مع استمرار معدلات النمو السكاني والارتفاع بمستويات الدخول حيث قدر العجز في الوحدات السكنية بحدود (2) مليون وحدة سكنية مما يولد ضغوطا نفسية وآثارا سلبية على جودة نوعية الحياة.

استمرار عدم التغطية الكاملة للأسر التي تستخدم مصادر مياه محعام والتي تبلغ نسبتها (82)% عام 2011 ، فضلا عن التجهيز غير المستقر للماء وتلوث شبكة المياه مما يؤشر صعوبة تحقيق العراق للأهداف الإنمائية للألفية بالوصول إلى نسبة (91)% من الأسر فيما يخص تجهيزهم بإمدادات المياه المحعام، وتتعمق المشكلة وبشكل اكبر في مجال خدمات الصرف الصحي سواء على مستوى البلد وبحسب البيئة الحضرية والريفية ، ففي حين ترتفع نسبة تغطية شبكة الصرف الصحي في مدينة بغداد إلى (86)% من السكان تنخفض إلى (32)% في المحافظات مع انعدام وجود شبكات صرف صحي في المناطق الريفية [28].

والى جانب ذلك يلاحظ ايضا استمرار معاناة البيئة العراقية من التلوث البيئي ، فضلا عن تفاقم ظاهرة التصحر بسبب ظاهرة التغييرات المناخية الى غيرها من التحديات البيئية التي يعاني منها العراق .

وبالنسبة للهدف الاخير الشراكة العالمية ، يعد العراق من الدول المتلقية للمساعدات الانمائية الرسمية خلال المدة (2007_2008)، اذ تشير إحصاءات للأمم المتحدة انه استوعب نحو(10) مليار دولار من هذه المساعدات الرسمية خلال هذه الفترة، وفي مجال تخفيف عبئ لديون الخارجية فقد خفضت مجموعة دول نادي باريس بموجب اتفاقية نادي باريس ديونها الرسمية المستحقة على العراق بنسبة (80)% من القيمة الاسمية لأرصدة الديون بواقع ثلاث مراحل تبدأ من 2004 وتنتهي في 2006[29] .

الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات

تبين من خلال البحث الاتي :

1_ تعد النفقات العامة من الوسائل المهمة التي تستخدمها الدولة بهدف تحقيق دورها في المجالات الاقتصادية والمالية ، وقد يكون الانفاق الحكومي غير منتجا عندما يتجاوز معايير الكفاءة مما يترتب عليه كلف كبيرة لا تحقق الاهداف المراد الوصول اليها ، وان وجود هذا النوع من الانفاق قد يترك آثار وأبعاد كبيرة على الاقتصاد .

2_ حدد قانون الإدارة المالية في العراق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الموازنة الاتحادية بكفاءة ونزاهة، منها استقرار الاقتصاد الكلي وضمان أداء الحكومة لواجباتها السيادية، فضلا عن ضمان النمو المستدام والحفاظ على الموارد الطبيعية وتنميتها ، مع تنويع الاقتصاد والاهتمام بالعدالة التوزيعية ، الى جانب تمويل قطاع الخدمات العامة .

3_ عند ملاحظة الواقع العملي للموازنة الاتحادية العراقية ، وجدت عدد من التحديات والتي اثرت كثيرا على واقع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ، وكان من ابرز تلك التحديات تكريس ريعية الاقتصاد العراقي وانخفاض نسبة الانشطة السلعية في توليد الناتج المحلي،مع استمرار انكشاف الاقتصاد العراقي للعالم الخارجي ، فضلا عن اختلال بنية الانفاق العام لصالح النفقات التشغيلية وعلى حساب النفقات الاستثمارية وهو ما يشكل تحديا كبيرا ، ذلك لأن هذا النوع من النفقات هو المعول عليه في توليد فرص العمل ومواجهة تحدي البطالة الذي يعاني منه الاقتصاد، ومن خلاله يتم رصد قدرة العراق في تحقيق الهدف الاول من أهداف الإنمائية للألفية والمتمثل بمحاربة الفقر والبطالة ، الى جانب تحدي تعميق التمايزات الاجتماعية وزيادة في مساحة الفئات المهمشة ، وتحدي اتساع الفساد المالي والإداري والذي يعد من مسببات الفقر والبطالة لما تتركه هذه الظاهرة من نتائج مكلفة على مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فهي التحدي الأول أمام عملية التنمية المستدامة وتحول دون تخفيف معاناة المجتمع من الفقر والحرمان والبطالة .

4_ غياب الأهداف العامة للموازنة ، اذ لم تتمكن الموازنة الاتحادية العراقية من أن توازن بين إيراداتها ونفقاتها حتى تستطيع القيام بتنفيذ خططها التنموية، فأصبح العجز صفة ملازمة للموازنات العراقية لما بعد عام 2003 ، ذلك لأن إيرادات الدولة لا تستطيع أن تلبي نفقاتها او لا تكفي حجم الانفاق المطلوب، مما يؤكد ابتعاد الموازنة العامة للدولة عن معايير الكفاءة في الإنفاق، الأمر الذي قد يجعل الاقتصاد والموازنات اللاحقة يدور في حلقة مفرغة ذات آثار مدمرة على الاقتصاد.

ثانيا : التوصيات : خرج البحث بالتوصيات الاتية :

1_ العمل على استغلال الإيرادات النفطية لأغراض الاستثمار في القطاعات الاقتصادية التي تساهم في التنمية الاقتصادية .

2_ إدارة الموارد المالية للدولة بشكل سليم ومحاولة توزيع الانفاق وتخصيصه على الوزارات والهيئات بالشكل الذي يساهم في تحقيق الاهداف الانمائية .

3_ تنمية القطاعات الاقتصادية الزراعية والصناعية والنهوض بها كون ذلك يسهم في تنويع مصادر الايرادات للموازنة العامة وزيادتها من جهة والتخفيف عن عبء الموازنة من ناحية الانفاق من جهة أخرى.

4_ محاربة الفساد الاداري والمالي باعتباره من اكبر التحديات التي تواجه امكانية النهوض بواقع الاقتصاد وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية .

5_ اعتماد سياسة تنموية وطنية تسعى إلى وضع اهداف وبرامج من شأنها تحقيق أهداف واقعية فيما يتعلق بتخفيض معدلات التضخم والبطالة والفقر وتنمية الأقاليم ونمو دخل الفرد والمجتمع ، وبالتالي تحسين مؤشرات التنمية المستدامة .

هوامش البحث :

1_ عبد الحميد،عبد المطلب. (2015). اقتصاديات المالية العامة. الدار الجامعية. دون ذكر معلومات اخرى. ص173

2_ العلي، عادل فليح . (2002). المالية العامة والتشريع المالي. الدار الجامعية للطباعة والنشر . عمان. ص36 .

3_ طاقة، محمد والعزاوي، هدى. (2007). اقتصاديات المالية العامة. دار المسيرة للنشر والتوزيع. عمان. ص(34_36) .

4_ شعبان، هيثم عبد الكريم. مبادئ المالية العامة. نت .

5_ العلي، عادل فليح . (2002). مصدر سابق. ص(55_64) .

6_ الجبوري، بتول مطر والزاملي، دعاء محمد. (2014). دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003_2012). مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية. المجلد (16) العدد (1) .

7_ سلوم، حسن عبد الكريم والمهايني، محمد خالد. (2007). الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة. مجلة الادارة والاقتصاد. العدد الرابع والستون. ص97 .

8_ السراي، رشيد . آفاق تطوير الموازنة الاتحادية العراقية. على الموقع الالكتروني www.kitabat.com/ar/pdf/31723.php

9_ عبد الرضا، نبيل جعفر. الموازنة الاتحادية في العراق لعام 2012. الحوار المتمدن. نت.

10_ عصفور، محمد شاكر. (2007). اصول الموازنة العامة. بدون ذكر معلومات اخرى. ص 4.

11_ الزبيدي، حسن لطيف. الموازنة العامة الاتحادية 2012: قراءة من منظور اقتصادي . hasnlz.com/permalink/3401.html

12_ العلي، احمد بريهي. (2009). الاقتصاد السياسي لعجز الموازنة العامة ومضمونه النقدي. المحاضرة الافتتاحية للمؤتمر العلمي لكلية الإدارة والاقتصاد في جامعة القادسية.ص 1.

13_ وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات. الخطة الوطنية الخمسية للتنمية للسنوات (2010_2014). بغداد. كانون الاول(2009). ص.23

14_ المهداوي، وفاء جعفر. المرأة ... الشريك الجديد لاستدامة التنمية والتحول الى اقتصاد السوق في العراق.
www.iier.org/i/.../240410DevelopmentGoalsWaffaMahdawi3B

15_ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات. الاهداف التنموية للألفية في العراق لعام 2014 ونظرة لما بعد 2015. كانون الأول(2015). ص(2_3) .

16_ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات. الاهداف التنموية للألفية في العراق لعام 2014 ونظرة لما بعد 2015. المصدر السابق، ص.9

17_ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات. تقرير رصد الأهداف الإنمائية للألفية على مستوى المحافظات. اب 2012. ص12 .

18_ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات. تقرير رصد الأهداف الإنمائية للألفية على مستوى المحافظات . المصدر السابق ، ص.12

19_ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات. تقرير رصد الأهداف الإنمائية للألفية على مستوى المحافظات . المصدر السابق ، ص13 .

20_ جواد، عباس ناجي. (2005). دراسة قياسية لأثر الحصار الاقتصادي في الإنفاق الحكومي على التعليم في العراق. كلية الإدارة والاقتصاد مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية. المجلد (1). العدد (2). ص64 .

21_ فليه، فاروق عبده. (2003). اقتصاديات التعليم. دار المسيرة للنشر والتوزيع.عمان. ط1. ص36

22 وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات. الخطة الوطنية الخمسية للتنمية (2014_2010) بغداد. مصدر سابق. ص 119 .

23_ الزبيدي، علي. اتجاهات الانفاق التربوي الحكومي في العراق ومحدداته 2004-2013. نت

24_ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات. الاهداف التنموية للألفية في العراق لعام 2014 ونظرة لما بعد 2015. مصدر سابق. ص.17

25_ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات. تقرير رصد الأهداف الإنمائية للألفية على مستوى المحافظات. مصدر سابق . ص 26 .

26_ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات . الاهداف التنموية للألفية في العراق لعام 2014 ونظرة لما بعد 2015 . مصدر سابق.ص25 .

27_ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات. خطة التنمية الوطنية للسنوات (2014_2010) بغداد. مصدر سابق. ص 114 .

28_ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات. الخطة الوطنية الخمسية للتنمية (2013_2017). بغداد كانون الثاني 2013. ص.27

29_ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات. الاهداف التنموية للألفية في العراق لعام 2014 ونظرة لما بعد 2015. مصدر سابق. ص25.

المصادر :

1_ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات. الخطة الوطنية الخمسية للتنمية للسنوات (2010_2014). بغداد. كانون الأول(2009).

2_ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات. الخطة الوطنية الخمسية للتنمية (2013_2017). بغداد كانون الثاني 2013.

3_ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات. الاهداف التنموية للألفية في العراق لعام 2014 ونظرة لما بعد 2015. كانون الأول(2015).

4_ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات. تقرير رصد الأهداف الإنمائية للألفية على مستوى المحافظات. اب .2012

5_ الجبوري، بتول مطر والزاملي، دعاء محمد. (2014). دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003_2012). مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية. المجلد (16) العدد (1) .

6_ السراي، رشيد . آفاق تطوير الموازنة الاتحادية العراقية. على الموقع الالكتروني www.kitabat.com/ar/pdf/31723.php

7_ الزبيدي، حسن لطيف. الموازنة العامة الاتحادية 2012: قراءة من منظور اقتصادي . hasnlz.com/permalink/3401.html

8_ الزبيدي، علي. اتجاهات الانفاق التربوي الحكومي في العراق ومحدداته 2004-2013. نت

9_ العلي، احمد بريهي. (2009). الاقتصاد السياسي لعجز الموازنة العامة ومضمونه النقدي. المحاضرة الافتتاحية للمؤتمر العلمي لكلية الإدارة والاقتصاد في جامعة القادسية.

10_ العلي، عادل فليح . (2002). المالية العامة والتشريع المالي. الدار الجامعية للطباعة والنشر . عمان.

11_ المهداوي، وفاء جعفر. المرأة ... الشريك الجديد لاستدامة التنمية والتحول الى اقتصاد السوق في العراق. www.iier.org/i/.../240410DevelopmentGoalsWaffaMahdawi3B

12_ جواد، عباس ناجي. (2005). دراسة قياسية لأثر الحصار الاقتصادي في الإنفاق الحكومي على التعليم في العراق. كلية الإدارة والاقتصاد مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية. المجلد (1). العدد (2).

13_ سلوم، حسن عبد الكريم والمهايني، محمد خالد. (2007). الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة. مجلة الادارة والاقتصاد. العدد الرابع والستون.

14_ شعبان، هيثم عبد الكريم. مبادئ المالية العامة. نت .

15_ طاقة، محمد والعزاوي، هدى. (2007). اقتصاديات المالية العامة. دار المسيرة للنشر والتوزيع. عمان.

16_ عبد الحميد،عبد المطلب. (2015). اقتصاديات المالية العامة. الدار الجامعية. دون ذكر معلومات اخرى.

17_ عبد الرضا، نبيل جعفر. الموازنة الاتحادية في العراق لعام 2012. الحوار المتمدن. نت.

18_ عصفور، محمد شاكر. (2007). اصول الموازنة العامة. بدون ذكر معلومات اخرى.

19_ فليه، فاروق عبده. (2003). اقتصاديات التعليم. دار المسيرة للنشر والتوزيع.عمان. ط1.